وثيقة اقتصادية تاريخية

العلاقات الزراعية في بنيان الاقتصاد الفلسطيني قبل الحرب العالمية وحتى اواخر العشرينات

ندّاب●

مقدمة:

سادت العلاقات الاقطاعية ـ البطريركية في القرية العربية في فلسطين التي كانت جزءا من سوريا. فلقد كان الاساس التقني للاقتصاد الزراعي متدنيا الى حد كبير، وكان للصناعات الحرفية مكانا ملحوظا في بنية هذا الاقتصاد. فمن المعروف ان التكنيك البدائي يميز الاقتصاد الفلاحي، بيد ان القرى المتواضعة في جوار المدن كانت تشذ عن هذه القاعدة. وقد كان الفلاح يؤمن جميع حاجياته تقريبا، بدون ان يخرج عن نطاق قريته. وكانت عملية طحن الحبوب تتم بواسطة طواحين الماء التي تقدم هذه الخدمة في منطقة بكاملها. غير ان الشكل الرئيسي لطحن الحبوب كان يتم بواسطة المطحنة اليدوية ضمن ملكية الفلاح نفسها.

اما اللباس والاحذية، التي كانت خفيفة جدا نظرا لظروف المناخ، فنادرا ما كان الناس يشترونها، مرة واحدة فقط كل عدة سنوات. اما المحاريث فكانت تشترى من المدن. والادوات المنزلية كان يصنعها الحرفيون الغجر المتجولون. فالزراعة كانت على ارتباط ضعيف جدا في الصناعة المنزلية، لذا، فقد تفسخ بسرعة البناء البطريركي تحت الضغط الاقتصادي والسياسي للامبريالية الانجليزية. اما التجارة فكانت تجارة مقايضة. وباعتبار ان الفلاحين نادرا ما كانوا يشترون من المدن لكونهم يدفعون الضريبة الرئيسية الى الدولة ويعانون من اعباء اجرة الارض المستأجرة ومن تسديد ديونهم الذي كان يتم بالشكل العيني (الطبيعي)، فانهم كانوا يبيعون منتوجاتهم الى المدينة بكميات قليلة. ان حاجة المدينة الى القمح وسواه من المنتوجات كان يلبيها بشكل اساسي الاقطاعيون وجباة الضرائب. هذا، ولقد ادت حالة السكك الحديدية وسائر طرق المواصلات الى عزلة القرية وتعزيز انغلاقها وانفصالها عن المدينة. فمنذ عام ١٩٠٢ بوشر في بناء سكك الحديد وفي تعبيد طرق السيارات التي كانت قليلة جدا، وكانت عموما في حالة رديئة جدا.

أ ـ البنية الاجتماعية للقرية:

على اساس الاقتصاد الطبيعي توضع وتثبت البناء البطريركي في القرية العربية على

● مؤلف هذه الدراسة ناحوم ليشنسكي، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الفلسطيني الذي كان يوقع مقالاته باسم ندّاب.

مدى قرون كاملة. فقد كان السكان القرويون ينقسمون الى عائلات كبيرة (عشيرة) يدخل في عدادها عشرات واحيانا كثيرة مئات الاعضاء. وهذه العائلة الكبيرة العشيرة تنقسم الى عائلات اصغر (الزوج والزوجة والاولاد). وهذه العائلات التي تنتمي الى العشيرة الواحدة، تستقر في زاوية واحدة من القرية في بيوت يتلاصق الواحد منها بالآخر. وحتى الدخول الى مجموعة من البيوت غالبا ما كان يتم من خلال بيت آخر وليس من الشارع ابدا، كون الارض تخص كل المشاعة (الملة)، فكانت العائلة الكبيرة العشيرة هي التي تستلم قطعة الارض المخصصة لها نيابة عن كل الاسر التي تؤلفها، وهي التي توزعها بالتالي بين الاعضاء بطريق القرعة، وكل عائلة تنتسب الى العشيرة كانت تدير اقتصادها بشكل خاص. لكن في بعض الحالات يقوم كل اعضاء العشيرة بتقديم المشاعة كالتي تقدم عندما يقوم احد الاعضاء ببناء بيت. "والشيخ" يمثل السلطة في العائلة البطريركية وسلطته لا تعتمد على الدولة، وانما على علاقات العائلة الداخلية. وعادة ما يكون الشيخ، العضو الاكبر سنا في اكبر اسرة تنتمي الى العشيرة، لا سيما وان الاسرة الاكثر عددا هي عادة الاغنى. والشيخ هو ايضا الذي كان يقبض بيده على كل العشيرة، نظرا لغناه ولعدد اعضاء اسرته الكبيرة. في القرى عادة تعيش بضعة عائلات بطريركية ضخمة تتزعمها (العشيرة) الاكبر، اي تلك التي تضم شبابا اكثر. وعندما تكون في القرية (عشيرة) واحدة كبيرة، فان جميع الاسر الصغيرة يخضع لها بدون اعتراض وفي كل المسائل المتعلقة بنظام حياة القرية الداخلية. ولدى وجود عائلتين او ثلاث من العائلات الكبيرة في قرية واحدة، فعادة ما كان ينشب بينها صراع ضار على النفوذ. اما العشيرة الصغيرة فتنضم الى هذا الجانب او ذاك وتنقسم القرية عندئذ الى معسكرين او ثلاثة تعادي بعضها بعضا، وسرعان ما يأخذ الصراع طابع الحرب الاهلية على الارض او الميراث وتكون عادة بحرق بيادر الخصم وتقطيع اشجاره. وقبل الحرب ساد في القرية روح الثأر الدموي الذي اذكى الصراع والحرق والقتل بين العشائر قرونا وسبب خراب قرى بكاملها. ولقد كانت الحكومة التركية ضعيفة لدرجة لم تمكنها من وضع حد للمجازر العشائرية، وكان الفلاحون انفسهم يفضلون احتمال كل هذه المشاجرات على طلب المساعدة من الحكومة البغيضة. لقد قاومت القرية الفلاحية البطريركية بنجاح، تدخل الدولة في ترتيب امورها الداخلية. وكانت الحكومة والشرطة والقضاء والسجون والجنود ومحصلو الضرائب، اعداء البناء القبلي (العشائري). وفي السنوات الاخيرة فقط وفي مجرى سقوط العلاقات البطريركية المتسارع وظهور فئة الكولاك، تمكنت الدولة من دخول القرية بدرجة كافية من القوة. فمن اجل اضعاف الصراع قسمت القرية بين العائلات الكبيرة في العشيرة، تشكلت مناطق نفوذ لكل عائلة كبيرة يرؤسها الشيخ.

وكان يدير القرية مجلس الشيوخ الذي يمثل السلطة العشائرية (القبلية) العلية في القرية، فيفض الخلافات والنزاعات الداخلية كما يحل قضايا الميراث المختلف عليها وقضايا الزواج، ويسعى لوضع حد للثأر الدموي، (ووضع حد لعمليات القتل في حالات خاصة). وكانت عملية الثأر الدموي تتوقف بالوصول الى اتفاق بين الاطراف المتعادية، يعوض بموجبه على الطرف المتضرر، ويعين الشيوخ في هذا المجال مساعدين لتقرير الضريبة التي يتوجب دفعها على الطرف المحقوق (فمثلا: كمية معينة من الماعز والغنم، الجمال او قدر معلوم من المال). وتقوم سلطة الشيخ وكذلك سلطة مجلس الشيوخ على البناء العشائري والعادات بشكل تام، حيث لا يعتمد في ذلك على القوانين ولا على

السلطة. اما في الواقع العملي، لا سيما قبل الحرب، فقد كانت القرية تدار من قبل مجلس الشيوخ، حيث كان يعقد جلساته في مكان خاص يسمى "الديوان"، وحيث تدور مناقشة القضايا المهمة ويتم استقبال الضيوف (الوجهاء)، وكانت نفقات هذا الديوان تتم على حساب الشيخ الاغنى. وفي حالة وجود عائلتين متنافستين من العشيرة يقام ديوانان تتمركز حول كل منهما مجموعة من العائلات.

ب ـ الدولة والارض:

كانت القوانين التركية المستندة الى الشريعة الاسلامية تقسم الارض الى ست فئات: الملك والميري والمتروكة والموات والجفتلك والوقف. وقد بقي هذا التقسيم قائما ابان الانتداب البريطاني، حيث اصدرت قوانين تزيل الفرق بين الميري والملك وتماثلهما. فما هوالفرق بين هاتين الفئتين المذكورتين؟

ان الارض الملك هي ملك خاص للشخص الذي يملكها. وليس في فلسطين من الارض الملك الا ٥٪ من الاراضي المزروعة. اما الميرى فهي ملك الحكومة التي تعطيها الى اشخاص كي يستثمروها، في الوقت الذي يمكن فيه لمالك الارض الملك ان يبيعها ويوصي بها ويهبها وغير ذلك، بحسب مشيئته. بينما كان حق مالك الارض الميرى محدودا جدا، فهو لا يستطيع بيع هذه الارض الا عندما تتوفر شروط عدة، اذ كان للبيع شكليات استثنائية. ولا يمكن للارض الميري ان تنتقل بالوصية بحسب رغبة المالك، كون القانون ينص على اصول توزع فيها هذه الارض على جميع اقارب المالك. ولم يكن ممكنا غرس اشجار في الارض الميري (لان الاشجار هي ملك). واذا لم تستثمر الارض الميري ثلاث سنوات على التوالي تعود الى الحكومة. وكان كل التشريع الخاص بارض الميري خاضعا للحكومة التركية المالية، حيث شكلت الضريبة العقارية بالنسبة الى هذه الحكومة، طوال مدة وجودها حتى القرن العشرين، اهم مورد للدخل. اما حكومة الانتداب البريطانية فقد الغت جزءا كبيرا من القوانين التي كانت تحد من حقوق مالك الميري. ولا تختلف الميري اليوم عمليا في شيء تقريبا عن الارض الملك، كونها ملكا خاصا.

ان زهاء (٩٥) بالمئة من كل الاراضي المستثمرة في فلسطين هي ارض ميري. بينما الاراضي المتروكة، فهي الموجودة تحت الاستغلال العام كالمراعي العامة والطرق وسواها.

اما الموات فهي الارض المهملة والتي لا تستثمر اصلا، كساحل البحر والجبال والمستنقعات وسواها. وكان كل بادىء باستثمار الارض الموات قبل الحرب ينالها تحت تصرفه كأرض ميري. وابتداء من سنة ١٩٢١، اصبحت هذه الطريقة في اكتساب الارض الموات معترفا بشرعيتها.

اما الارض الجفتلك فهي الارض التي يملكها السلطان التركي ملكا خاصا، وهي الآن ملك الحكومة وتناهز مساحتها ٨٥٠٠٠٠ دونم.

واخيرا، الارض الوقف وهي الارض التابعة للمساجد بموجب الشريعة الاسلامية، وملكية

هذه الارض يجوز نزعها في غضون الحكم العثماني على فلسطين، وبسبب القلاقل المستمرة، وخشية ملاك الاراضي من استيلاء الارستقراطية العسكرية والحكومية القوية عليها، لجأ عدد من اصحاب الارض الميري (باذن من السلطان) الى اعطاء اراضيهم الى المساجد، واصبحت هذه الاراضي ملكا للوقف، وبات دخلها يعود بحسب الشريعة الاسلامية الى اصحابها السابقين، وكانت المساجد تديرها وتحميها خوفا من الاستيلاء عليها. وبما ان الارض وسواها من الاموال غير المنقولة اصبحت تحت تصرف المساجد، فلم يعد ممكنا نزع ملكيتها. وكون هذه الاراضي لا يمكن بيعها، لذا فهي بمثابة العقبة الكأداء امام تطور العلاقات الرأسمالية في القرية. عدا هذه الفئة من الاراضي، تملك المساجد في فلسطين قطعا شاسعة من الارض جاءتها كهبات، حينئذ يذهب دخلها الى المسجد وحده. ويشمل هذا النوع من الاراضي الوقف زهاء ١٢ بالمئة من الارض التي تدفع الضريبة العقارية الاساسية (ضريبة العشر). وكانت ضريبة العشر و"الويركو" هما الضريبتان العقاريتان الاساسيتان في الامبراطورية العثمانية.

كانت ضريبة العشر اثناء الحكم العثماني تجبي عينا بنسبة ١٠ بالمئة، ثم ١٢،٥ بالمئة من المحصول. ولم تكن الحكومة نفسها تجني العشر، بل انها بسبب حاجتها الدائمة الى المال وبسبب عدم توفر الجهاز المتشعب الى حد كاف، كانت تفضل بيع العشر للاغنياء من التجار او الاقطاعيين او سواهم، وكان هؤلاء يدفعون الى الحكومة مبلغا معينا من المال ثم يأخذون من الفلاحين بقدر ما يستطيعون. ولم يكن للفلاحين – بحسب القوانين – حق في مباشرة الدراسة قبل قيام الموظفين بتخمين المحصول. ومن الممكن طبعا حدوث سوء استخدام في مثل هذا النظام. وفي الواقع كان الفلاحون يدفعون اكثر من ١٢ بالمئة بكثير. وكثيرا ما كان العشر يصل الى نصف دخل الفلاح (عينا) بل اكثر، فكان هذا النظام يعرقل تطور الزراعة لانه يثبت اشكال نمو زراعة سطحي.

اما الويركو فكان يجبى نقدا – من الارض الميري – ٤ "بروميلا". ومن الارض الملك ١٠ "بروميلا" من قيمة الارض. ولم يكن العشر يجبى الا من الارض الميري، بخلاف الارض الملك التي لا تخضع لضريبة العشر.

وابتداء من اواسط القرن التاسع عشر بدأت الحكومة التركية اصلاح العلاقات العقارية، مدخلة الانظمة الاوروبية اي الرأسمالية في التشريعات الاقطاعية. اما ما رسمناه آنفا للضرائب، فهو نتيجة النشاط الاصلاحي. وبالرغم من كل الاصلاحات، بقيت العلاقات العقارية اقطاعية برمتها قائمة، كون تطور الرأسمالية الضعيف لم يمكن من القضاء على الاقطاعية في العلاقات العقارية.

لا يتسع المجال هنا للتوسع في وصف صراع الحكومة التركية، ضد نظام القرى الاقطاعي البطريركي. لذا، سنكتفي بذكر احد تدابير الحكومة ذا الدلالة الكبيرة، وهو استحداث منصب ما يسمى بالمختار (الموظف الحكومي الاصغر) في القرية. وكما سبق القول، كانت السلطة الفعلية في القرية البطريركية بيد المشايخ الذين لم تستطع الحكومة في اية حال ان تأتمنهم كونهم المسيطرين الدائمين على قريتهم وعشيرتهم. ومن اجل الوقوف في وجه المشايخ، راحت الحكومة تعين موظفيها، حيث عينت في كل قرية من بين الفلاحين

"مختارا" مسؤولا امام الحكومة. وكان على الفلاحين لدى مراجعتهم الحكومة ان يقدموا لها ورقة هوية من مختارهم. وكان المختار يشترك ايضا في تخمين "العشر" الخ.....

ولم يكن للمختار مرتب معين من الحكومة وانما كان له الحق في ان يأخذ من الفلاحين تحاصيل عينية، حيث كانت هذه "الاعالة" تتناسب تماما مع العلاقات الطبيعية لذلك الزمان. وبدأ بين المشايخ والمختارين صراع شديد على السلطة والنفوذ، قتلت فيه العشرات من المختارين. وبالرغم من مقاومة القرية البائسة، نجحت الدولة في ان يتفوق المختار على الشيخ او بالاصح ان يندمج الشيخ ممثل العشيرة في المختار ممثل السلطة العامة. وبعد الحرب اصبح المشايخ يناضلون ليس ضد استحداث منصب المختار، بل من اجل الاستيلاء عليه.

ج – الزراعة الكبيرة والزراعة الصغيرة:

كان قسم كبير من الارض قد اصبح حتى في العصر التركي ملكا للمالكين العقاريين: والجفتلك للسلطان وللوقف والاقطاعيين. وكان تركيز الارض يجري عن طريق نهب الفلاحين السافر، حيث كان موظفو الحكومة يفعلون في المناطق النائية من الدولة كل ما يحلو لهم على الاطلاق. وجاء قانون تسجيل جميع الاراضي في وثائق المساحة الجديدة، وحصول المالكين على صكوك الملكية، يعطي دفعا جديدا الى نهب الفلاحين من قبل موظفي الدولة والملاكين الكبار (كانت كلتا هاتان الوظيفتان تجتمعان عادة في شخص واحد). وقد بقي نص هذا القانون مجهولا لدى الفلاحين في كثير من الحالات. اما الفلاحون الذين اطلعوا على القانون الجديد، فلم يسجلوا اراضيهم او انهم قدموا معطيات اقل من الحقيقة خشية ان يعقب التسجيل ضرائب جديدة.

فاستغل هذا الوضع كبار المالكين، ولا سيما الموظفون، وسجلوا باسمائهم قطع ارض كبيرة. وبعد نيل صكوك الملك على هذه الاراضي، اصبح الاقطاعيون مالكي اراضي الفلاحين، ولم يدر الفلاحون بهذا الا بعد ان تم كل شيء. اذ ان الاقطاعيين كانوا قد وضعوا ايديهم على مساحات كبيرة من اراضي الفلاحين ولم يطردوهم منها. فبسبب حالة الاقتصاد في ذلك الوقت (في الثلث الاخير من القرن التاسع عشر) وحتما بعد ذلك بكثير، كان الاقطاعيون عاجزين عن تنظيم اقتصاد رأسمالي على نطاق واسع. وبالاستيلاء على اراضي الفلاحين، كان كبار المالكين يجعلون الفلاحين مستأجرين، وليس عمالا زراعيين. وكان الفلاح، يجبر على دفع اجرة الارض من محاصيل زراعته. وهكذا فبعد الاستيلاء، كما كان الامر من قبله، بقي الشكل المسيطر والوحيد في الزراعة، هو الزراعة الصغيرة الفلاحية المطورة بالعرض، وبقي الفلاح مالكا كالسابق (ان لم يكن للارض فللاقتصاد). وبما ان دفع اجرة الارض كان يعني تردیا شديدا في اوضاع الفلاحين، لذا، فانهم كانوا يقاومون ذلك مقاومة شديدة.

كم بلغ اجرة الارض الطبيعية؟ كان المستأجر يدفع (وما زال يدفع) الى الاقطاعي ما يسمى بالخمس (اي خمس المحصول). لكن الخمس كان يتراوح في الواقع بين خمس

المحصول وثلثيه. ويتوقف حد الاجرة على قوة الاقطاعي من جهة وعلى ما يملكه الفلاح من حبوب للبذار وعلى نوعية الارض من جهة اخرى.

يتبين مما عرضناه هنا وآنفا ان الاقتصاد الفلاحي كان يدفع مدفوعاته الاساسية عينا من العشر والخمس قبل الحرب. وتبعا لشروط الاقتصاد الطبيعي، كان كل الريع العقاري في تلك الفترة اذن عينيا. ولم يكن تحول الريع العيني الى ريع نقدي يتوقف على اهواء الحكومة والاقطاعيين، كون الريع عينا في شكله الصافي، يفترض الاقتصاد الطبيعي كالسابق. اي ان الظروف الاقتصادية تنتج كاملة او على الاقل في جزء كبير منها في الاقتصاد نفسه. وكان تحول الريع العيني الى نقدي، يفترض تطورا مهما في التجارة والحرف المدينية والانتاج البضاعي عموما، ليواكبه التعامل بالنقد ايضا. ومما يبرهن على ان التحول لا يمكن حدوثه بدون تطور معين لقدرة العمل المنتجة الاجتماعية، وهذا ما اكده مختلف المحاولات الفاشلة لمثل هذا التحويل في "الامبراطورية الرومانية" (رأس المال المجلد ٣ طبعة ١٨٩٦ ص ٦٥٨). "وبما ان الريع العيني وسيلة للاقتصاد المتخلف الطبيعي (الاقطاعي)، فقد كان بدوره والى حد بالغ يعرقل التطور الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين.

فبفضل ذلك الشكل من الريع العيني، المرتبط في نوع معين من المنتوج ومن الانتاج نفسه، وبفضل الاكتفاء الذاتي التام تقريبا، وبفضل استقلاله (استقلال عائلة الفلاح) عن السوق وعن تقلبات الانتاج والحركة التاريخية الجارية في جزء جزء من المجتمع موجودا خارجا عنه، فان هذا الشكل صالح تماما ليصبح اساس الحالة الاجتماعية الساكنة، كما نرى مثلا في "آسيا" (المصدر نفسه ص ٦٥٧).

د - تملك الفلاحين الارض "المشاع" و"الحراث":

كانت ملكية الارض المشاعية تسيطر على غالبية القرى قبل الحرب، وكانت الارض المملوكة للفلاحين كالارض المستأجرة من الفلاحين، مسجلة باسم القرية كلها او باسم مشايخها. وكل "حمولة" كانت تنال معينة من الارض، وكان يجري توزيع الارض بالقرعة كل سنتين مرة. وفي داخل "الحمولة" كانت الارض توزع على العائلات وكانت المملوكة مشاعيا تسمى "المشاع"، ولا يستطيع احد ان يبيع حصته من "المشاع" بدون اذن القرية كلها. وكان التملك المشاعي للارض يجعل عملية البيع والشراء صعبة جدا، وكان يحافظ على مساواة معينة في توزيع الارض على الفلاحين. وكانت "المشاع" قبل الحرب هي الغالبة، في كل القطر، عدا القرى الجبلية التي بدأ تفسخ الملكية المشاعية فيها منذ زمن بعيد نسبيا.

كان الاقتصاد الطبيعي و"المشاع" يجعلان تجزؤ القرية صعبا للغاية، فضلا عن جعلها بطيئة. لكنهما لا يستطيعان وقفها نهائيا. وعلى ارضية فقر قرية الفلاحين البالغ، كان مع ذلك يجري بعض التجزؤ. فكان قسم من الفلاحين يفقر تماما ويعجز عن دفع العشر وحتى احيانا عن دفع اجرة الارض، فيترك اقتصاده. وكان هؤلاء يذهبون الى فلاحين

اغنى ويعملون عندهم كحراثين، "اي انهم يعملون في اراضيهم من البذار حتى الحصاد، ويحملون لقاء ذلك على قميص وشروال، وعدة مكاييل من القمح او سواه من المحاصيل. وكان هؤلاء المعدمون ايضا يذهبون الى الاعمال الموسمية (الحصاد، القطاف، وهذا ستناوله لاحقا). وهكذا فان "الحراث" - هذا السلف للعامل المأجور العصري في الزراعة - كان يستثمر بشكل رئيسي فلاحين اغنى منه، وليس الاقطاعيون الذين لم يكونوا يستثمرون اراضي كبيرة الا في حالات نادرة. وكان انعدام الاقتصاد الفلاحي المكثف يعود الى ان القرية تعاني في فلسطين القليلة السكان جدا من كثرة السكان.

هـ - الاقطاع. التراكم الاولي لرأس المال:

يسيطر النظام الاقطاعي البطريركي بشكل واضح في القرية الفلسطينية زمن ما قبل الحرب، على شكل الاقتصاد العيني والملكيات الكبيرة والصغيرة، التأجير العيني للارض، الضرائب العينية، مختلف فئات الارض (اميري وسواها)، التحديد الاقطاعي للملكية الخاصة على الارض، الملكية الجماعية للارض وبنية القرية العشائرية.

لكن بحلول تفسخ العلاقات الاقطاعية البطريركية، اخذت الرأسمالية تتسرب الى القرية حتى في زمن الاتراك، وبدأ الاستيطان الالماني واليهودي في السبعينات والثمانينات من القرن المنصرم، الذي رافقه شراء الاراضي وتنظيم المنشآت الزراعية الرأسمالية الضخمة. ومنذ عام ١٩٠٢ بوشر ببناء الطرق الجديدة، (حتى عام ١٩١٦ في سورية وفلسطين كان قد تم مد ٢٠٣٢ كيلومترا من الخطوط الحديدية.) وفي الثلث الاخير من القرن التاسع عشر بدأ نمو المدن وتطور التجارة.

كل هذه الامور مجتمعة شجعت عملية التراكم الاولي لرأس المال الذي جرى بحسب الطرق التالية:

١- نهب اراضي الفلاحين.
٢- نهب الفلاحين عن طريق العشر.
٣- التجارة بالمنتوجات المأخوذة من (الفلاح) عن طريق الضمان.
٤- الربا (عندما يعطي المرابي الى الفلاح قدرا معينا من الحبوب للبذر الخريفي، يسترجعه بشكل مضاعف بعد الحصاد).

وقد زاد من استغلال الفلاحين، تحول المالكين الكبار في معظم الاحيان الى تجار حبوب كبار، فاجتماع الموظف والملاك وتاجر الحبوب الكبير، وفي بعض الاحيان المرابي ايضا، في شخصية واحدة، ادى الى تردي وضع الفلاح بشكل محسوس.

لكن مع هذا بدأ تحول الملاكين الكبار وبدرجة اخف من هذه الى الحكم العثماني، لتنظيم المزارع الضخمة (بشكل رئيسي: بيارات برتقال والكرمة).

في قرية ما قبل الحرب وجدت بشكل عام الفئات التالية:

الاجراء – الاجير والفلاح المعدوم الارض والذي يعمل بأجر عيني. الفلاحون المستأجرون الذين يدفعون ضمانا عينيا ،الفلاحون الذين يعملون في اراضيهم الخاصة فيمعظم الاحيان بمعاونة اجير واحد. الملاكون الذين يؤجرون اراضيهم بأجر عيني، وكذلك الملكية الزراعية الرأسمالية. وتبعا لذلك، فان فئة العمال الزراعيين الاجراء كانت خفيفة بشكل محسوس.

التحول الرأسمالي في الزراعة وتصاعد الصراع الطبقي في القرية:

أ – تطور الاقتصاد النقدي والتحول السلعي في الزراعة.

جرى انحلال الاقتصاد الزراعي العيني وتبديله باقتصاد نقدي بوتائر متسارعة في السنوات الاولى ما بعد الحرب العالمية، وقد ساعد على هذا العوامل التالية:

ب – اصلاح (العشر) الذي قام به الانجليز "حيث بدل العشر العيني بالعشر النقدي" وبهذا اصبح الفلاح ملزما بأخذ محصوله الى السوق.

ج – تطور السوق المحلية بشكل ملحوظ، بفضل الهجرة اليهودية وجيش الاحتلال الانجليزي، فساعدت ملايين الجنيهات الاسترلينية التي ادخلها الصهاينة الى البلاد على توسيع الدورة النقدية.

تحت ضغط جابي الضرائب الانجليزي من جهة، وتحت ضغط الرغبة في امكانية الربح نتيجة السعر المرتفع لمنتوجاته الزراعية من جهة اخرى، اخذ الفلاح في معظم الاحيان ينتج كي يبيع. وبذلك اخذ ينمو التحول السلعي في الزراعة وأخذت منتوجاته الزراعية تحتل حيزا اكبر في التصدير. وقد لاحظت مجلة التجارة والصناعة التي كانت تصدر في فلسطين عام ١٩٢٧ عملية التحول العميقة في الصادرات الفلسطينية.

اما بعد الحرب، فقد تغيرت نسبة التصدير بين مختلف السلع. اذ احتل بشكل اساسي البطيخ المكان الثالث والموز المكان الرابع. ومنذ عام ١٩٢٦ تراجع الخمر وتقدمه عدد كبير من الغلال. وقد اكدت صحة هذه الملاحظة صادرات عام ١٩٢٧. وبالنسبة الى العام المنصرم ازدادت صادرات المنتوجات الزراعية الاساسية (غير البرتقال والخمر) بمقدار ٢٤٠،٠٠٠ جنيه استرليني، بينما هبطت صادرات عام ١٩٢٨ بفعل القحط.

من الخطأ رد التحول السلعي في الزراعة الى تحسن اوضاع المزارعين، فالصحيح هو العكس. وسنرى لاحقا ان اوضاع الفئة الاساسية من الفلاحين قد تدنت بشكل ملحوظ تحت نير الانتداب والاصلاح الانجليزي.

الانتاج من اجل السوق، والتنافس الحتمي في هذه الحالة، والحاجة الى ملاءمة الانتاج الخاص بمتطلبات السوق، جميعها عوامل تحث الفلاحين على تبديل طرق الانتاج والتحول الى زيادة استغلال الارض الافقي. واصبحت الفئة الميسورة في القرية تستخدم السماد الاصطناعي، واخذت تظهر المحاريث وحتى الجرارات (بعدد محدود جدا) في القرى

المحيطة بالمدن الكبرى واخذت تنتقل الفئة الغنية من الفلاحين الى انتاج المحاصيل الملائمة المدن.

وبدأت تحفر آبار جديدة (يعتبر توفير الماء في القرى حاجة اساسية قصوى بسبب عدم هطول الامطار منذ بداية ايار وحتى تشرين الاول وجفاف معظم الانهار والجداول الصغيرة)

وقد رافق ذلك، استبدال الحيوانات كقوى محركة بالقوة الميكانيكية. حتى ان القوة الكهربائية قد استخدمت لهذا الغرض في القرى المجاورة لمحطة يافا الكهربائية.

اندثار ملكية الارض الجماعية والتمايز الطبقي في القرية:

ان اشتداد استغلال الاستثمارات تحت تأثير المنافسة ما بين استثمارات الفلاحين المشاركة في السوق، اصطدم بعائقة ملكية المجتمع (او الامتلاك الجماعي) للارض.

كما ان اعادة اقتسام الاراضي وتجميد الاستثمار المرتبط فيه يعيقان التطور السلعي وملاءمة الانتاج الزراعي بمتطلبات السوق. من جهة اخرى، ليست منتوجات الزراعة وحدها التي تحولت الى سلع، لكن الارض نفسها اخذت تتحول الى سلعة بعد الحرب، وهذا بدوره يتطلب سيادة الملكية الخاصة على الارض.

تحت تأثير جميع هذه العوامل، اخذت الملكية الجماعية للارض (المشاع) في الانحلال، لا سيما قرب المدن وفي المستعمرات اليهودية. ولقد ساعد الانجليز على انحلال المشاع بمختلف الطرق، حيث سنوا في العام الاول لقيام الحكم المدني، قانونا يسمح لكل فلاح بتحديد ارضه. لكن اقتسام المشاع لم ينته في هذه الفترة، اذ اخذت هذه العملية تسير بوتائر متسارعة مع كل عام وتضم قرى جديدة.

بيد ان انحلال اراضي المشاع يساعد بدوره على التمايز الطبقي في القرية الذي كانت تعيقه سابقا اعادة اقتسام الاراضي الاجبارية. فمن جهة، اصبحت فئة الفلاحين الاغنياء تتميز بصورة غير واضحة، لكن قوية نسبيا من الناحية الاقتصادية، حيث بدأت هذه الفئة باستخدام السماد وسواه من منتوجات التقنية في استثماراتها، وقام هؤلاء (اي الفلاحون الاغنياء) بشراء الاراضي واستئجارها من جيرانهم ذوي الملكية الضعيفة او من الملاك الكبار. واخذ عدد الاجراء (العاملين بأجر عيني) والعمال الاجراء (بأجر نقدي) يزداد في هذه الاستثمارات، واخذت هذه الفئة تلعب دور الوسيط بين القرية والمدينة بفتح التجارة الصغيرة وليس التعاونية كما كانت قبل الحرب. ومن جهة اخرى، اخذ القسم الاكبر من القرى في الانحدار نحو الفقر (نتحدث بشكل مفصل عن هذا في الفصل اللاحق)، ومن وسط هذه القرى اخذت تنفصل بوتائر متسارعة فئة الفلاحين المعدمة الارض والمجبرة على التحول الى عمال اجراء في استثمارات الفئة الغنية او في استثمارات الملاك الكبار من العرب واليهود او الهجرة الى المدينة بحثا عن العمل.

بسبب عدم وجود اية معلومات احصائية عن هذا الموضوع، اضطررنا الى تبيان معلومات جمعت بطريقة ليست منتظمة ولا دقيقة في هذا الجدول الذي يمثل اربع قرى:

اسم القرية	عكر	زرنوقة	ابنس	صرفند
عدد الأسر (العائلات)	٣٥٠	٤٠٠	١٠٠٠	
عدد الأسر التي لا تملك أراضي	٨٥	٧٠	٣٦٠	٥٠
عدد الأسر التي ملكيتها اقل من ٢٥ دونماً	١٨	١٢	٥٠	١٦
عدد الأسر التي ملكيتها حتى ٥٠ دونماً	٣٥	٤٠	٢٠٠	٨
عدد الأسر التي ملكيتها حتى ١٠٠ دونم	٨٠	٦٥	٢٥٠	١٢
عدد الأسر التي ملكيتها حتى ٢٠٠ دونم	٤٠	١٢	٤٥	٦
عدد الأسر التي ملكيتها حتى ٤٠٠ دونم	١٢	٨	١٥	٤
				٢

وبدون الانتباه الى عدم الدقة، يبرز هذا الجدول التمايز الحاد في فصل الفئة الغنية (٣٠٠ و ٤٠٠ واكثر من الدونمات) عن الاسر المعدومة الاراضي، وذوي الملكية الصغيرة (٢٥ - ٥٠ دونماً).

ان الاختلاف في المعطيات في هذه القرى الاربعة واضح الى حد كبير، كونهم متوضعين في مناطق المدن والمستعمرات اليهودية. لكن الوضع في هذه القرى بشكل عام يعكس الاتجاه الاساسي للتطور الحالي في القرى الاربعة.

نمو المنشآت الرأسمالية الضخمة في الزراعة وعمل اجراء الزراعة:

لاحظنا سابقا بان عدد الاستثمارات الرأسمالية الضخمة في القرية كان قليلا للغاية، وكان يخص المستوطنين اليهود والالمان بشكل خاص. وكان هناك بعض مزارع البرتقال العربية وسواه، لكن حجمها لم يكن كبيرا في القرية العربية. اما بعد الحرب لا سيما في الاعوام الاخيرة، فقد اخذ الوضع في التغير الحاد، حيث بدأ الاقطاعيون وكبار الملاك بالتحول الحثيث الى انشاء استثمارات ضخمة في اراضيهم.

ان هذا التحول يلاحظ في كافة فروع الزراعة. فقد كان سريعا بصورة خاصة في انشاء مزارع البرتقال التي تتمتع فلسطين بسوق لها في انجلترا. وبحسب الاحصاءات الرسمية تشغل مزارع البرتقال مساحة ٨٠،٠٠٠ دونم (في عام ١٩٢٢ كان هناك ٣٢،٠٠٠ دونم)، وبلغت رؤوس الاموال المستثمرة في المزارع ٦،٠٠٠،٠٠٠ جنيه استرليني.

بسبب اسعار البرتقال الفلسطيني المرتفعة في انجلترا، واستغلال عمال المزارع الحاد، يجني اصحابها ربحا عاليا جدا من ٢٥ حتى ٤٠ - ٦٠ جنيهاً استرلينياً من الدونم الواحد. هذه الارباح العالية، ساعدت على الاسراع في غرس مزارع برتقال جديدة، حيث ازدادت مساحة مزارع البرتقال في الاعوام الاخيرة من ٨ - ١٠ دونم كل عام.

لقد ادى نمو المزارع والاستثمارات الضخمة في الزراعة، الى نمو البروليتاريا الزراعية، حيث يبلغ عدد العمال الزراعيين في الوقت الحاضر بضع عشرات الآلاف، ويتكون العمال الزراعيون من الفئات التالية: (١) الفلاحون الفقراء: معدومو الارض او الذين يملكون قطعاً صغيرة يقوم بعنايتها افراد اسرهم.

(٢) البدو: في العقد الاخير يجري توطين البدو العشوائي (في الوقت الحاضر يبلغ عدد البدو في فلسطين ١٥٠،٠٠٠ نسمة)، ويتحول البدو الى الزراعة البدائية في اراضي المشاع او المستأجرة. وهذه هي احدى صيغ انتقالهم الى حياة الاستقرار. اما الصيغة الاخرى فهي، تهجير قبائل البدو الى مناطق القرى، لا سيما المستوطنات اليهودية التي تحتاج الى يد عاملة رخيصة. وفي هذه الحالة لا يملك البدو اراضي خاصة بهم ولا يقومون باستثمارات زراعية. اما مصدر دخلهم - العرضي - فهو العمل المأجور في المزارع. (٣) العمال اليهود المهاجرون: اجور العمال الزراعيين متدنية الى حد كبير، حيث يحصل العمال اليهود على ١٥ - ٥، ١٧ قرشا في اليوم. (العمال والفلاحون في القرى يحصلون على ٨-١٠ قروش. العاملات ٥ - ٨ قروش. الاطفال المستخدمون اثناء جني المحصول ٢ - ٣ قروش. البدو من ٤ - ٧ قروش).

لقد كان فقر الفلاحين العرب كبيرا للغاية، حتى ان معظمهم كان ملزما بالبحث عن العمل في هذه الشروط: عرض العمل في المزارع اكثر من الطلب بشكل محسوس، عدا عن ان بدو شرقي الاردن الذين يجلبهم المزارعون بشكل شبه دائم للاعمال الفصلية فقد كانوا يسدون قسما من هذا الطلب.

الصراع حول الارض، نزع ملكية الفُلاحين واحتدام العلاقات الطبقية:

بدأت عملية نزع ملكية الفلاحين قبل الحرب، لكنها، سارت بخطى بطيئة. وثانيا، لم يطرد الفلاحون المسلوبو الاراضي منها، وانما تحولوا الى مستأجرين لها. لكن الوضع تغير كليا بعد الحرب، حيث اخذ الصهيونيون يلعبون دور المرشح للحصول على اراضي الفلاحين بالاشتراك مع الاقطاعيين العرب وفئة الفلاحين الاغنياء. فعندما تأكد الصهيونيون من عدم امكانية الحصول على الارض من الحكومة، اخذوا يلجأون الى شراء الاراضي ويعقدون صفقات ضخمة مع الاقطاعيين الكبار. كون شراء قطع كبيرة من الارض غير مربح ويتطلب كثيرا من الوقت لاتمام وجه الصفقة القانوني. وكانت الجمعيات الصهيونية والاشخاص المعنيون يقومون بشراء قطاعات واسعة من الارض التي يشغلها الفلاحون المستأجرون، ومن ثم يقومون بطرد هؤلاء الفلاحين بعد اعطائهم تعويضاً هزيلا. واحيانا كان يلجأ الصهيونيون الى وضع نسبة مئوية اعلى من سعر الارض للاقطاعيين، مقابل حصولهم على اراضي خالية من الفلاحين.

لقد ادى غلاء الارض المستثمرة كنتيجة للاستيطان الصهيوني، وتحسين الانجليز طرق المواصلات (الطرق البرية - الخطوط الحديدية. العمل في ميناء حيفا) وسواها، الى احتكار اوسع للارض، شارك فيه الاقطاعيون العرب. بحسب الاحصاءات الحكومية تم خلال اعوام ١٩٢١ - ١٩٢٥، انتقال ملكية الارض البالغة مساحتها ٨٠٠،٠٠٠ دونم بقيمة قدرها ٦،٤٧٤،٠٠٠ جنيه استرليني. وبشكل عام تجمع في ايدي المستوطنين اليهود خلال هذا الوقت نحو ١،٤٠٠،٠٠٠ دونم. ولم يكتف الاقطاعيون العرب ببيع اراضي الفلاحين الى المستوطنين الصهاينة، وانما لجأوا الى طرد الفلاحين المستأجرين نتيجة التحول الى الاستثمارات الضخمة في المزارع.

وشاركت الاوقاف، جنبا الى جنب، الاقطاع في طرد الفلاحين من اراضيهم. فقد اخذت في هذا المجال نشاطا مزدوجا، حيث اخذ الوقف يؤجر اراضيه لفترة زمنية مديدة (مثلا

لمدة ٩٩ عاما) للاقطاعيين الذين يقومون بانشاء الاستثمارات الزراعية الضخمة على هذه الارض بعد ان تم طرد الفلاحين الذين كانوا سابقا يدفعون الخمس الى الاوقاف. كما قامت الاوقاف بشراء الاراضي الملائمة للاستثمارات الزراعية.

وتقوم فئة الفلاحين الاغنياء بنزع ملكية اراضي الفلاحين لكن بشكل اضيق واكثر حسية للفلاحين، حيث ان هذه الفئة تغتصب افضل قطع الارض المستأجرة. كما حدث في نهاية عام ١٩٢٨ في منطقة حيفا، حيث كان عدد من الفلاحين الاغنياء في قرية عرعرة قد اشترى من الاقطاعيين ٥،٠٠ دونم من الارض المستأجرة من فلاحي عيون قارا الفقيرة المجاورة، على مدى زمني كبير، بالرغم من كونها مصدر رزقهم الوحيد.

ولم يطرد الفلاحون بمفردهم من الارض وانما اصبح البدو ايضا موضع الطرد من الارض التي يستخدموها. واخذت الجمعيات الصهيونية تحصل وفي الفترة الاخيرة المستثمرون العرب ايضا، على حق استخدام الارض المعتبرة مشاعا بصورة رسمية. بينما يستخدمها عمليا البدو نصف المترحلين ونصف المستقرين، الذين يقومون باستثماراتهم البدائية على هذه الارض.

ان اعطاء حق استخدام الاراضي الرملية والمستنقعات في الشريط الساحلي بشكل رئيسي، اجبر البدو على مغادرة هذه الارض التي يقوم الحاصل على حق استخدامها بالعمل فيها (تجفيف المستنقعات وغرس الغابات وسواها).

كيف تتوزع الارض بين الاقطاعيين والفلاحين ؟

لا توجد معطيات رسمية حول هذا الموضوع. لكن المعطيات التي كان قد نشرها الاختصاصيون المحليون الصهاينة حتى عام ١٩٢٥، تفيد ان هناك في ايدي الاقطاعيين ٤،٠٠٠،٠٠٠ دونم من الاراضي المزروعة او القابلة للزراعة. وايضا ٤،٠٠٠،٠٠٠ دونم من المراعي والمستنقعات. بينما وجد في ايدي الفلاحين ٥،٠٠٠،٠٠٠ دونم من الفئة الاولى و١،٠٠٠،٠٠٠ من الفئة الثانية. وضمن هذه المساحة، تدخل الاراضي المتواجدة من الحكومة. ويوجد بشكل متوسط لدى كل اسرة ٦٠ دونماً، اذا اخذنا بعين الاعتبار الاستغلال الافقي والاستثمارات الفلاحية، فان هذا يعتبر معدل الجوع.

في الواقع نجد ان الاراضي موزعة بين الفلاحين بصورة غير متساوية: فالقسم الاكبر من الفلاحين يقع تحت وطأة انعدام ملكية الاراضي كلياً او جزئياً. وباختصار ما ذكرناه سابقا نستطيع التوصل الى النتائج التالية:

١ - الصراع الطبقي في القرية الفلسطينية المعاصرة يحتدم بشكل عنيف.

٢ - التناقض الاساسي هو التناقض بين ملاكي الارض الكبار والعرب واليهود من جهة، وبين الفلاحين اصحاب الملكية الصغيرة والمستأجرين من جهة اخرى.

٣ - تتقدم وتحتدم العلاقات بين العمال الزراعيين والاقطاعيين الكبار وايضا فئة الفلاحين الاغنياء.

٤ - يحتدم الصراع ضمن القرية ما بين الاجراء، وبشكل عام معظم الفلاحين الفقراء، وبين فئة الفلاحين الاغنياء.

وضع الاخذ بعين الاعتبار تطور الرأسمالية المهم، فان التناقض الاساسي في القرية يبقى تناقضا ضمن اطار الاقطاعية.

الامبريالية والفلاحون:

ان صورة العمليات المرسومة سابقا، تجري على خلفية افقار القطاع الاساسي من الفلاحين، وتنمية استغلال الامبريالية الانجليزية الجشع. فلقد حطمت الاصلاحات الانجليزية والادارة الجديدة، الاقتصاد العيني في القرية الفلسطينية، وقامت بتحويل الزراعة من الصيغة البطريركية الى الصيغة الرأسمالية. بيد ان ثمن هذا التحول قد دفعه معظم الفلاحين. وكان استغلال انجلترا المتقدمة، اشد وطأة على الفلاحين من استغلال تركيا المتخلفة. فبالمحافظة على الاساليب التركية التي استخدمها الانجليز فيما بعد، ادخلت الاساليب العصرية في المناطق التي لم تكن فيها الطرق القديمة كافية. بهذا استطاعت سلطة الانتداب جعل مجمل دخل قطاعات الفلاحين الاساسية (عدا فئة الفلاحين الاغنياء الرفيعة)، ينتقل من جيوب الفلاحين الى خزينة الحكومة.

السياسة الضرائبية:

لقد ذكرنا سابقا ان السلطة الانجليزية بدلت العشر العيني بالعشر النقدي. نتيجة هذا الاصلاح تسارع تحول اقتصاد الفلاح العيني الى اقتصاد سلعي. لكن تبديل العشر العيني بالعشر النقدي عمليا، ادى الى زيادة الثقل الضرائبي على كاهل الفلاح، الذي اصبح ملزما بدفع الفرق بين اسعار منتوجات الزراعة وقت التخمين قبل الحصاد، واسعارها اثناء البيع عندما تهبط اسعار المحصول الجديد. اثناء العشر النقدي يبقى سوء استخدام المخمنين الحكوميين ممكنا، الذين (والحق يقال) يحصلون على رواتبهم كنسبة مئوية من الضريبة التي حصلوها.

هذا، كما في النظام القديم، زيادة في تقييم محصول الفقراء، وقليل بمحصول الاغنياء، (يجري التقييم بالمشاهدة العينية)، طلب الرشوة من اجل اجراء التقييم السريع وسواه.

ما هو العشر والورقة لاستثمارات الفلاحين؟ الجدول التالي يعطي صورة اوضح تم الوصول اليها بناء على المعطيات الحكومية:

لقد بحثت استثمارة فلاحية نوعية في منطقة الناصرة في ثلاث قرى. حجم الاستثمارة ١٠ هكتارات من الارض وقدر المحصول بـ ١٢ جنيهاً استرلينياً. و٦٥ قرشاً النفقات.

اجر العمال (الحراسة - الحصاد) عيني ونقدي	٣،٧٨ جنيه استرليني
البذار السماد وسواه و (هلاك الحيوانات والأدوات)	٣،٩٢ جنيه استرليني
العشر	١،٥٨ جنيه استرليني
الورقة	١،٤٠ جنيه استرليني
المجموع=	٩،٤٨ جنيه استرليني

وهكذا، فان الرسم الصافي يساوي ٣.١٣ جنيها استرلينيا. والضرائب الحكومية (الاساسية فقط وليس جميع الضرائب) تعادل ٥٦٪ من الربح الصافي.

تحت ضغط احتجاج كافة السكان العرب واليهود تقريبا. وعدت الحكومة مرارا باصلاح نظام العشر المرتقب. الذي بدلد منذ فترة طويلة كمال باشا في تركيا. لكن حتى الآن اكتفى الاصلاح بتنزيل العشر من ١٢٪ الى ١٠٪. وهذا التنزيل مع مراعاة نظام تحصيل الضرائب، والسلطة المطلقة وعدم مسؤولية موظفي الحكومة في القرية، لم يعط التنزيل اية منافع الى الفلاحين. ومنذ عام ١٩٢٧ تقدمت الحكومة بوضع مشروع بتغيير طرق تقييم المحصول، حيث يفترض في المستقبل تقدير المحصول ليس كل عام، وانما اخذ المتوسط خلال السنوات الاربع الماضية. مجمل هذه التبديلات لا يغير من رجعية نظام العشر، الذي يشكل عائقا رئيسيا امام تطور الزراعة في فلسطين.

ان جميع الضرائب الزراعية (العشر والورقة على الحيوانات) التي تقع بشكل اساسي على الفلاحين، كان يتراوح خلال فترة الانتداب البريطاني ما بين ٣٦٨،٠٠٠ و ٦٤٠،٠٠٠ جنيه استرليني سنويا. ونتيجة عدم دفع عدد كبير من الفلاحين الضرائب في الفترة الاخيرة، قامت الحكومة بسن قانون جديد يهدد ليس فقط ببيع ملكية من لم يدفع الضرائب، وانما بالحكم والسحب ايضا.

تفرض سياسة الحكومة الجمركية ضرائب عالية على سلع استهلاك الفلاحين (السكر القهوة والشاي)، كما لا تحمي منتوجات الزراعة المحلية من منافسة الطحين والسمن الاسترالي.

سياسة الموازنة:

في الموازنة الفلسطينية يظهر بشكل واضح مضمون السياسة الانجليزية الطفيلي، حيث بني قسم الواردات فقط على الضرائب التي يقع معظم ثقلها على الجماهير الشعبية. كما كان قسم الانفاق مبيناً بشكل غير منتج اطلاقا. وايضا تحصل الزراعة بشكل عام وليس فقط استثمارات الفلاحين على مبالغ هزيلة للغاية. الجدول التالي يقدم نموذجا للسياسة الاقتصادية الانجليزية:

واردات الموازين: ١٩٢٥ - ١٩٢٦	٢٦ - ١٩٢٦	٢٧ - ١٩٢٨	٢١ - ١٩٢٨
المصاريف:	٢٠٧٣٩٠٥٩١	٢٠٣٩٠٠٠٨٠	٢٠٣٢١٠٠٠٠	١٦،٩٥٥،٠٠٠
رصد الواردات:	+٦٨٨،٧٥٨	+٣١٩٠٦٠١	- ٣٧٩،٠٠٠	إ١،٤٠٠،٠٠٠

هذا، مع الاخذ بعين الاعتبار المواد اللازمة، استخدم كل هذا الدخل بحجة غير مقنعة او حول الى جيوب الماليين والحكومة الانجليزية.

فروع الواردات الاساسية:	٢٥ - ١٩٢٦	٢٦ - ١٩٢٧	٢٧ - ١٩٢٨
الجمارك	٨٦٤١٥٤	٧٨٣٥٧٣	٨٨٠،٠٠٠
الضرائب (العشر - الورقة الحرفية وسواها).	٧٨٢،٥١٢	٧٠٤٠٤٨١	٧٠٠،٠٠٠

فروع المصاريف الاساسية

البوليس والسجون	٢٠١،٩٩٤	٣٠٥٠٩٤٣	٣٥٠٠٠٠٠
قوات الامن وحرس الحدود	٢٧٧،٧٠٠	١٨٥٠٢٠٠	٤٣٠٠٠٠٠
الطرق الحديدية	٢٩٠،٢٠٠	٢٩٠٠٤٥٠	٢٥٠٠٠٠٠
البريد والبرق	٨٧٠٧٣٠	١٠٥٠٥٠٢	١٢٦٠٠٠٠
الطوارئ (الطرق الحديثة الستراتيجية	٢٠٠،٠٠٠		
وسواها)	٣٦٠١٦٢	٢٠٨٠٠٠	١٨٠٠٠٠٠
الزراعة		٦٣٠٦٧٩	٦٨٠٠٠٠

وقد وزعت بقية المبلغ بين سائر الفروع الادارية التي يشغل معظمها الموظفون الانجليز ذوي الرواتب الضخمة.

سياسة الارض

لقد ذكرنا سابقا القانون الذي ساعد في تحطيم الصيغة الجماعية لملكية الارض في عام ١٩٢٨، حيث بدء نظام مساحة الارض وخطط تنفيذ هذا النظام خلال عشر سنوات. وثمة اسباب عديدة جعلت الحكومة تقوم بتنفيذ المساحة:

اولا: تأمين مصالح الرأسماليين الانجليز الذين اخذوا في الآونة الاخيرة يهتمون بشراء الارض وباستثمارات المزارع.

ثانيا: يظهر نظام المساحة بشكل دقيق، حجم الارض وتوزيعها والاحتياطات المتبقية في ايدي الحكومة.

ثالثا: مساحة الارض تعطي امكانية اعادة النظر في الضرائب المفروضة على الارض والورقة، لجهة زيادة هذه الضرائب، حيث يخفي عدد كبير من الملاك في الوقت الحاضر حجوم اراضيهم الحقيقية.

رابعا: تشكل المساحة اداة فعالة للضغط على الاقطاعيين القوميين الذين يملكون في معظم الاحيان، قطعا واسعة من الارض، بدون اي اساس قانوني، وهي بمثابة موضع الخلاف الدائم بينهم وبين الاقطاعيين والفلاحين المجاورين.

خامسا: تساعد المساحة على طرد عدد كبير من الفلاحين الذين يعملون في اراض كانت فيما مضى اراضي حكومية.

خلال عملية المساحة قامت الحكومة باصدار قانون جديد (١٩٢٩) اضافة الى قانون فصل اراضي الفلاحين عن المشاع. فبحسب القانون الجديد، تقوم الحكومة بفصل فقط تلك الاراضي التي ليست اصغر من مساحة محددة، واصحاب القطاعات الاصغر من هذا الحد

وعددهم في فلسطين كبير جدا، ملزمون ببيع ملكياتهم علما بان الافضلية في الشراء تعطى الى سكان القرى نفسها.

هذا القانون ساعد فئة الفلاحين الاغنياء على امتلاك هذه الاراضي كون مساحة اراضي الفقراء صغيرة للغاية.

ولتسهيل نزع ملكية الفلاحين عن الارض، قامت الحكومة والرأسماليون باصدار قانون يتعلق بحق بيع الارض الالزامي "في سبيل المنافع العامة" (مثلا لبناء القواعد الحربية الحيوية ولمختلف الامتيازات وسواها). وكان سعر مبيع الارض في هذه الحالة يحدد من قبل هيئة حكومية، وسوف يستخدم هذا القانون في المستقبل غير البعيد في الاعمال الحكومية واعمال الامتيازات وفي مصادرة اراضي الفلاحين ومساعدة الاقطاعيين الصهيونيين والعرب على طرد الفلاحين، من الاراضي. ولم يمانع الامبرياليون الانجليز عندما بحثت امامهم مسألة الاراضي الحكومية الضخمة الجفتلك، حيث بيعت لبدو بيت شانا (الى الجنوب من بحيرة طبريا في منطقة الخط الحديدي بين حيفا وعمان قرب حدود شرقي الاردن)، التي تحتل موقعا استراتيجيا مهما، بيعت بشروط مشجعة ٤٥٠،٠٠٠ دونم من اراضي الجفتلك انطلاقا من حساب ١٥٠ دونما للاسرة الواحدة.

في عام ١٩٢٩، وزع على قبائل البدو (كذلك بجانب الحدود مع شرقي الاردن والى الجنوب من ارجون) نحو ٤٠،٠٠٠ دونم من الاراضي الحكومية. اثناء هذاالتوزيع، كانت الحكومة تهدف بشكل واضح الى تقوية حدود فلسطينالشرقية لحمايتها من ازعاجات قبائل شرقي الاردن.

النشاط الاداري البوليسي:

في بعض القرى (بحسب نظر السلطة) ادخلت مجالس منتخبة مسماة بمجالس القرى. ينتخب هذه الهيئات،سكان القرية الذكور الذين يملكونامﻻكا ثابتة. وكانت صلاحياتهذهالمجالس محدودة للغاية يراقب اعضاءها موظفون حكوميون، ويمكن طرد هؤلاء الاعضاء بأمر المحافظ.

من مختلف القوانين البوليسية الموجهة ضد الفلاحين ينبغي ذكر القوانين التالية:

أ – يستطيع القائد الاعلى للبوليس ان يعلن ساعة يشاء (حالة الشغب) في اية قرية، ويدخل اليها فصيل بوليساضافي يتحمل السكان المحليون نفقات عيشه، الى ان ترفع حالةالطوارىء ويعود هذاالفصيل من القرية. وهكذا، تفرض على اقرية ضريبة خاصة لا تدخل في الموازنة.

ب – في حالة وقوع جريمة في قرية من القرى، لمتتمكن السلطة منالقاء القبض على مقترفها، يملك البوليس الحق على اساس قانون خاص عن المسؤوليةالجماعية، بفرض غرامة على كل القرية الى ان يعتقل المجرم. هذه القوانين تعطي امكانية هائلة للتعسف البوليسي، اذ تمتلىء السجونالفلسطينية بالفلاحين بسبب عدم دفعهم الضرائب والديون.

نتيجة لتزايد الفقر، كانت الجريمة تنمو باستمرار بين الفلاحين خلال الاعوام الماضية، لا سيما تنامي عدد جرائم (النهب والسلب وبشكل اقل القتل) خلال اعوام القحط المتعاقبة في فلسطين، كما كان الصراع على الارض يساعد على نمو الجريمة في القرية.

محافظة الامبريالية على العلاقات الاقطاعية:

بالرغم منانالامبريالية تعمل على هدم العلاقات البطريركية في القرية،الا انها في الوقت نفسه، تدعم وتحافظ على عدد من المنشآت والعلاقات الاقطاعية التي تخدمها. لقد اشرنا سابقاً الى مسألة المحافظة على العشر – هذه الضريبة الاقطاعية البحتة، وبصرف النظر عن مختلف الاصلاحات في قطاع علاقات ملكية الاراضي، فان الامبريالية حافظت على كسب الغرم ما بين مختلف قطاعات الارض (ملك الاوقاف الاميري وسواها). فعلى سبيل المثال، تدعم الحكومة بقوةملكية الاوقاف، حيث يعود دخل تلك الاراضي بعد بيعها الى ورثتها بحسب وصية المالك. فالحكومة الفلسطينية لا تفكر حتى بمثل هذا الاصلاح المترتب شرط ان يتطابق مع اهدافها السياسية. والى جانب ذلك، فهي انطلاقا من حرصها على عدم مواجهتها مع الهيئة الدينية المتمتعة بأغلبية واسعة، تعترف بالقضاء الديني الذي يوازي القضاء المدني من حيث التمتع بمسؤولية واسعة والحاصل على دعم قوة الادارة الامبريالية. في تلك الحالات عندما تقوم الحكومة بتأجير اراضيها الى الفلاحين، فانها تأخذ منهم الدفع العيني (الخمس) مع الدعمالمستمر للملكية الاقطاعية الضخمة. ويزداد العشر بصورة آلية معاول محاولة يقوم بها الفلاحون لزيادة استثمار الارض بشكل عمودي، وهذا بصورة خاصة لا يعيق الاقطاعيين الكبار الذين لا يقومون باستثمار اراضيهم او يقومون بتأجيرها الى الفلاحين (كون العشر يؤخذ من المحصول وليس من الارض).

تحت تأثير مختلف تدابير الامبريالية المذكور آنفا، نرى زراعة فلسطين تواجه اوضاعا صعبة للغاية. فتطور استثمارات المزارع ونمو الزراعة نتيجة نمو فئة الفلاحين الاغنياء السريعة من جهة، وزيادة ضغط الضرائب على كل الفلاحين من جهةاخرى، لا ينبغي ان يطمس التناقضات والعوائق التي تضعها الامبريالية امام تطور الزراعة المتمثلين بالاستغلال البشع وترسيخ العلاقات الاقطاعية في القرية، حيث يجري افقار معظم جماهير الفلاحين بتحويلها الى عمال زراعيين في خراج المدن، مشكلةهناك الجيشالاحتياطي المستعد للعمل باي اجر كان.

ان محصول معظم منتوجات الزراعة (عدا البرتقال)، يشكل فائقا من عام ١٩٤١ حتى عام ١٩٤٧ (عام ١٩٤٨ كان عام قحط بسبب الجفاف والجراد).

يعطينا الجدول التالي صورة عن حركة (القحط) (انعدام المحصول): (الوحدة بالطن)

السنوات	١٩٤١	١٩٤٢	١٩٤٣	١٩٤٤	١٩٤٥	١٩٤٦	١٩٤٧
قمح	٧٢٤،٠٠٠	٨٧٤،٠٠٠	٨٦٤،٠٠٠	٩٢٤،٠٠٠	٩٩٤،٠٠٠		٩٩٤،٠٠٠
شعير	٦١٤،٠٠٠	٣٥٤،٠٠٠	٢٦٤،٠٠٠	٣٢٤،٠٠٠	٤٠٤،٠٠٠		٦٩٤،٠٠٠
ذرة	١٤٤،٠٠٠	٤٣٤،٠٠٠	١٦٤،٠٠٠	٣٣٤،٠٠٠	٣٠٤،٠٠٠		٤٣٤،٠٠٠
كافة المحصول	٢١٤٤،٠٠٠	٢٢٨٤،٠٠٠	٢١٠٤،٠٠٠	٢٤٩٤،٠٠٠	٢٥٧٤،٠٠٠		٢١٥٤،٠٠٠

مع هذا فلا يمكن لهذه المعطيات ان تحدد بدقة اوضاع القرية الاساسية.

١ ـ الشكل المزدوج لتأثير الامبريالية: تعجيل التطور الرأسمالي للقرية، ومن جهة اخرى عرقلة هذا التطور.

٢ ـ افقار معظم جماهير الفلاحين ونزع ملكيتهم وطردهم من القرية بحجم اكبر مما تحتاج اليه المدينة. فالقرية الفلسطينية لا تشكو من تطور الرأسماليين، انما من ضعف هذا التطور.

الثورة الزراعية ـ الثورة القومية ـ حلف العمال والفلاحين:

الصورة التي رسمناها في الفصول السابقة لتطور ما بعد الحرب، الذي غير بقوة معالم وجه القرية الفلسطينية ووضع بشكل مهم وحاد امام الفلاحين مهمة تغيير الوضع بصورة راديكالية، تعطينا القاعدة المادية التي انطلق منها في عملية التغيير هذه.

فالفلاح المحكوم من النظام العيني البطريركي القديم والمتعرض لضريبة مزدوجة تفرضها الامبريالية المستقلة والاقطاعيون العرب والمستوطنون الصهاينة السالبون ارضه، وجد نفسه ملزما امام هذا الواقع الاليم بالخروج من خنوعه الابدي وطاعة العبيد والبدء بالنضال. بيد ان الغاء العشر وتغيير السياسة الضرائبية الاساسي، وبشكل عام التحرر من الخمس، وتوزيع جميع الاراضي الحكومية والخاصة (الملاك الكبار العرب واليهود)، واراضي الاوقاف بين الفلاحين العاملين، ان مجمل هذه الامور يلخص اهداف الفلسطينيين.

ان تحقيق هذه الاهداف (المهمات) ممكنا فقط خلال عملية الثورة الزراعية، كون فقر الفلاحين لا يمكن ان توقفه اية تراجعات تقدمها الامبريالية، ولا يمكن ان تؤدي هباتها لتهدئتهم.

غير ان نضال الفلاحين ضد الامبريالية والاقطاع، في الشروط الفلسطينية الدقيقة (ضعف التطور الرأسمالي يستلزم بالتالي ضعف البروليتاريا. مع العلم ان هذه الصفات العامة تنطبق ايضا على البلاد العربية المجاورة سورية ومصر). فالثورة المضادة للامبريالية، تحمل بوضوح صفات الثورة البرجوازية الديمقراطية.

وبالرغم من ان تخلف البلد لا يطرح امكانية قيام الثورة الاجتماعية كمسألة ملحة، لكن هذا لا ينفي امكانيته؛ ويمكن القول، حتمية نمو وتطور الثورة البرجوازية الديمقراطية الزراعية الى ثورة بروليتارية اثناء النضال الثوري المرتبط بنجاحات الاممية البروليتارية.

ان في خبرة الثورة السورية والحركة القومية في فلسطين تأكيد حجة معقولة بان الثورة القومية المنتصرة غير ممكنة بدون ارتباطها بالثورة الزراعية. ويستطيع الفلاحون ان يحققوا اهدافهم فقط من خلال الثورة المضادة للامبريالية.

حتى اليوم، على رأس الحركة القومية المحلية، الاقطاعيون، والبرجوازية والمثقفون. وخلال هذا المجال لا امكانية للوقوف امام التطور (من اليسار الى اليمين) الذي يقوم به مختلف هذه الفئات والممثلون السياسيون. يكفي القول بانه بصورة موازية لنمو الظلم الامبريالي وسخط جماهير الفلاحين والعمال، تتكون لدى القادة المحليين الرسميين نزعة اصلاحية. فأحد الاسباب الاساسية لتحول الاقطاعيين، هو احتدام الصراع حول الارض

المشروع سابقا. ومفهوم ان الاقطاعيين الموجودين بصورة اساسية في قيادة الحركة القومية يخافون من الفلاحين كخوفهم من النار. وحتى البرجوازية المحلية لا تكن اي ميل الى الحركة الفلاحية. المشكلة هنا ان البرجوازية الفلسطينية تنحدر من العائلات الارستقراطية الاقطاعية والمرتبطة فيها، ليس فقط اجتماعيا وانما تربطهم مصالح مشتركة في علاقاتها مع الفلاحين المستأجرين. (ان ملكية الارض الضخمة التجارية والصناعية مترابطة فيما بينها في علاقات قوية للغاية، كما ينحدر المثقفون المحليون ـ كوادرها القيادية ـ اجتماعيا واقتصاديا في الاقطاعيين، حتى ان الفئة المثقفة من العائلات الارستقراطية. فمثقف اليوم هو وارث او منحدر من العائلة الاقطاعية المفلسة بالامس. مع العلم ان وضع هؤلاء المثقفين الاقتصادي باستثناء الفئة الارستقراطية منهم معب للغاية. مع هذا، فان الكثير منهم يملك مائتي دونم انطلاقا من هذا الوضع، مهما كانت راديكالية هذه الفئة المثقفة، فانها خلال الفترة الحاسمة من الانتفاضة الفلاحية ستنحاز الى الامبريالية. ان مواقف المثقفين الراديكاليين في هذا الوقت الى جانب الفلاحين، مثلا بالنسبة الى موقفهم امام سلب الاراضي يرفع هؤلاء المثقفون حملة استنكار ضد الاحتكاريين الذين يساعدون في بيع الاراضي للصهيونيين، الذين يتحملون المسؤولية الاساسية في نزع ملكية الفلاحين، والذين يقف خلفهم الاقطاعيون.

يطلب الراديكاليون المحليون من الحكومة سن قانون يمنع بيع الاراضي الى الفلاحين الذين يملكون اقل من ٥٠ دونما، بينما يسكتون تماما عن تجميع الارض الضخم في ايدي الاقطاعيين. وهكذا فان الثورة الديمقراطية البرجوازية الزراعية في فلسطين تصطدم ليس فقط بمقاومة الامبريالية والاقطاعيين، وانما ايضا بمقاومة البرجوازية والمثقفين "ان الطبقة الوحيدة التي لها مصالح مشتركة مع الفلاحين في الثورة المضادة للامبريالية، هي البروليتاريا التي تعتبر هذه الثورة درجة اولى من النضال".

ان المهمة الاساسية امام الطبقة العاملة، هي تكوين حلف متين مع الفلاحين. حيث انه فقط تحت قيادة العمال يستطيع الفلاحون ان يتحرروا من الامبريالية والاستغلال الاقطاعي. وفقط بالتحالف مع الفلاحين، يتمكن العمال من هزيمة الامبريالية والاقطاع والبرجوازية المحلية.

يهدف الحزب الشيوعي الفلسطيني الى تكوين حلف العمال والفلاحين المضاد للامبريالية لانجاز الثورة الزراعية.

وفي هذا الصدد، يدعو الحزب الشيوعي الجماهير العمالية والفلاحية الى النضال من اجل الحكومة العمالية الفلاحية.

الحركة الفلاحية ومهمات الحزب الشيوعي:

لا نستطيع حتى الآن التكلم تنظيم عن حركة الفلاحين في فلسطين. لكن قبل كل شيء تنبغي الاشارة الى ان الفلاحين بدأوا يظهرون رد الفعل عن طردهم من الارض من قبل الصهاينة. ففي الاعوام الاولى لبداية الاحتلال الانجليزي، جرت اصطدامات ضخمة بين

الفلاحين والمستوطنين الصهاينة. وفي عام ١٩٢٠ اشترى الصهيونيون من الاقطاعي السوري الغني سرسق، قطعة من الارض في حوض ezdrelonsc لدى تمركز المستوطنين على هذه الارض.

لكن في عام ١٩٢٤، اتخذت الاصطدامات بين الفلاحين والمستوطنين طابعا اكثر حدة، عندما اغتصب الصهاينة منطقة العفولة المشتراة من الملاكين العرب الكبار. وعندما بدأ المستوطنون الصهاينة بحراثة الارض، خرج جميع سكان قرية العفولة الى الحقول ومنعوا الصهانية من حراثتها، حتى ان النساء ارتمت بين ارجل الخيل. وكانت المنظمات الصهيونية قد جمعت عددا كبيرا من المستوطنين من المناطق القريبة فجرى قتال دموي، وقد استطاع الصهيونيون المسلحون بشكل افضل قتل احد الفلاحين، مع سقوط جرحى من كلا الطرفين. وقد تدخلت الحكومة فقط بعد عملية القتل واعتقلت عددا من الاشخاص الذين ينتمون الى الجهتين. لكن الارض بقيت حتما في حوزة الصهاينة. وفي عام ١٩٢٦ بدأت حوادث مماثلة في منطقة قرية (جدرا)، التي كان الصهيونيون قد اشتروا اراضيها. وقد تدخلت الحكومة مباشرة بعد اول اصطدام، واعتقلت ٦٠ فلاحا وبفضل دعم الحكومة استطاع الصهيونيون احتلال الارض بدون اراقة الدماء. وفي عام ١٩٢٧ احتدم الصراع بين الجمعية الاستيطانية اليهودية المنتمية الى البارون روتشيلد، الحاصلة على امتياز الشريط الساحلي قرب حيفا والمسمى بالرمال القيصرية، وبين القبائل البدوية القاطنة في هذه المنطقة.

وهذا الاصطدام انتهى ايضا الى مصلحة الصهاينة. كذلك نشأ صراع عام ١٩٢٩ بين العرب المستأجرين خلال عشر سنين اراضي منطقة القرية اليهودية خضرة واقطاعيي هذه القرية. ولقد تكررت مرارا الاصطدامات، لكن هذا لم يحسم قضية لمن ستؤول الارض.

وفي الاعوام الاخيرة، بدأ الفلاحون بالدفاع عن اراضيهم، ليس فقط ضد سالبي الاراضي الصهاينة بل ايضا ضد الاقطاعيين. هذا ما حدث في منطقة القدس، حيث دافع فلاحو قرية عين الكرم بحيوية عن حقهم في الارض ضد محاولات اغتصابها من الملاك العرب. واثناء شراء الطبقة الغنية من الفلاحين في قرية عرعر الارض التي تستثمرها القرية الصغيرة فارا، قاوم فقراء قرية عرعر الذين جلبهم الاغنياء بحجة حماية الاقرباء ضد الغرباء.

كافة هذه الوقائع التي تعكس استياء الجماهير الفلاحية واستعدادها للدفاع، تعكس في الوقت نفسه عدم تنظيم هذه الجماهير الكلي، وايضا تشرذمها.

ان جماهير الفلاحين لاتتمكن من تنظيم نفسها، والطبقة العاملة والحزب الشيوعي، لا يملكان حتى الآن القوة الكامنة لاتخاذ اية خطوات حاسمة نحو تنظيم الجماهير الفلاحية، كما نجد ايضا القادة القوميين لا ينتفعون بأية حالة من تنظيم هذه الجماهير.

ففي الاعوام الاولى للاحتلال الانجليزي، وعندما كان الصراع على الارض ليس على هذا النحو من الشدة، وفيما كان القوميون (وعلى رأسهم الاقطاعيون) يقودون النضال ضد

الامبريالية حيث تضمنت اهدافهم المطروحة تغيير نظام العشر، كانت جماهير الفلاحين بشكل كامل تحت سيطرتهم. ان امتلاك جهاز دعاية قوي من الشيوخ ومعلمي القرى، ادى الى ان يشد القوميون الفلاحين الى جانبهم.

هذا ما حدث ايضا في عام ١٩٢١، في مجرى محاولة الانتفاضة (هذه الانتفاضة التي حولها الانكليز الى اقتتال عربي يهودي).

ولقد استطاع القوميون تجنيد قرى عربية برمتها في مناطق الاستيطان اليهودي. اما في الوقت الحاضر، فقد تغير الوضع تماما، حيث طبع الارستقراطيون قسما من تأثيرهم في القرية، تنمية لتحالفهم كقوة منظمة مع الامبريالية.

من المهم ملاحظة ان محاولات تنظيم الفلاحين الاولى قام بها القوميون الاصلاحيون الذين اتجهوا نحو الامبريالية. حتى في ذلك الوقت حين كانت الحركة القومية في معظمها معادية للامبريالية. لكن حتى ولو لاظهار دعم الفلاحين الشكلي، قامت هذه الجماعات المحلية بتشكيل المنظمات الفلاحية في تلك القرى، حيث كانوا يتمتعون فيها ببعض الدعم هذا ما حدث في عام ١٩٢٤ في منطقة حيفا، حيث شكلت منظمة "العون الفلاحي" التي كانت مهمتها تقديم العون الاقتصادي الى اعضائها (المعونات والاقراض وسواهما). وقد ضمت هذه المنظمة الشيوخ فقط ولم تبد اي نشاط كان سوى مد الجسور مع الحكومة ومن ثم خرست. وقد حاول الصهيونيون ايضا تشكيل حزب مضاد لتأثير الحليين، سمي بحزب الفلاحين، لكنهم لم يستطيعوا ان ينظموا سوى اثنين من الشيوخ الاغنياء.

اما محاولات التنظيم الجدية في القرية فقد بدأت في الفترة الاخيرة، حيث قامت بها فئة الفلاحين الاغنياء الذين كانوا يهدفون الى استخدام هذه التنظيمات لمصالحهم الخاصة الاقتصادية والاستثمارية. وفي منطقة يافا عام ١٩٢٩ شكلت منظمة تضم اغنياء الفلاحين من ٢٢ قرية في القرية المذكورة.

كان تشكيل هذه المنظمة بدائيا الى حد بعيد، يرؤسها احد الفلاحين الاغنياء (معلم بالمهنة). وقد استطاعت تحقيق الخطوات التالية:

١- حصلت من الحكومة على مساعدة مادية لتنظيم ايصال الرسائل الى تلك القرى.

٢- من خلالها استطاع الفلاحون الاغنياء شراء سماد صناعي بقيمة ٥،٠٠٠ جنيه، مع العلم ان ١٪ من هذه القيمة يعود الى مصلحة المنظمة بل الى مصلحة رئيسها.

٣- اقامت المنظمة علاقات بمختلف الشركات واخذت على نفسها الدعاية لسلع تلك الشركات في القرى.

ان المنظمة المذكورة آنفا تتشابه بشكل قاطع، لكن مع هذا او ضمن الطبقة المهيمنة في

القرية، ينمو الميل نحوالتنظيم السياسي. فقد ظهرت عبر وسائل الاعلام في الآونة الاخيرة مقالات ودعوات الى انشاء حزب جديد (المكون من الطبقة المتوسطة في القرية والمدينة). وفي بعض القرى شكلت منظمات (الشباب الاسلامي) تشابه تلك الموجودة في المدن. كل هذا يدل على ثمر نشاط الفئات العليا في القرى.

لكن القسم الاساسي من جماهير القرى (الاجراء الفقراء والمتوسطون) لم ينظم حتى الآن. ويتسم نشاط الجماهير حتى الآن بتلك الانتفاضات العفوية المذكورة آنفا، حيث ان تنظيم الفقراء الثوري، وتحويل انتفاضاتهم العفوية الى نضال منظم "من اجل كل الارض"، ضد الامبريالية والاقطاعيين، يمكن فقط ان يضطلع بهما الحزب الشيوعي. ان استجاب الحزب الشيوعي الفلسطيني لكافة الاصطدامات الضخمة في القرية. ففي اثناء انتفاضة الفلاحين في العفولة والجدرا والخضرة وسواها، شجع الحزب نضال الفلاحين المظلومين ضد الامبرياليين والمحتلين الصهاينة. في الوقت الحاضر ونظرا لتصاعد الحركة الزراعية وارتباطها في نمو نشاط الجماهير الفلاحية، ينبغي على الحزب تعميق وتوسيع دعايته في القرية، وعدم الاكتفاء بالدعاية ضد العشر والتعسف البوليسي والاحتلال الصهيوني، بل عليه ان يضع امام الجماهير الفلاحية مشكلة مصادرة اراضي كافة الملاكين الكبار وتوزيعها بين فقراء القرى.

ان المشكلة المركزية في الثورة المضادة للامبريالية في فلسطين والمهمة المركزية للحزب الشيوعي في الوقت الراهن، يتركزان على دفع الحركة الزراعية لتصل الى ثورة زراعية.

نقلها سهيل عامر عن "كومنستشسكي انترناسيونال موسكو" ١٩٢٩/ عدد: ٣٦ - ٣٧/ ص: ٢٩ - ٤٥